JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة

30 نوفمبر – 4 ديسمبر 2026

باريس

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة

المرجع: 915_34572 **التاريخ:** 30 نوفمبر – 4 ديسمبر 2026 **المكان:** باريس **الرسوم:** GBP 5900

هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة دورة تدريبية مدتها أسبوع موجهة إلى مديري تطوير الأعمال والمستشارين القانونيين الذين يختارون طريقة دخول المؤسسة إلى سوق جديدة، ويخرج المشاركون منها بتقييم لهيكل دخول السوق. فقيود تملك الأجانب وتوقعات الشركاء والأعباء الضريبية تحدد اليوم نجاح أي انطلاقة خارجية أو تعثرها. تقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في هيكلة الكيانات العابرة للحدود.

لماذا تهم هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة الآن

ثلاث قوى ترسم هيكلة الكيانات العابرة للحدود اليوم. فالدول المضيفة تربط دخول السوق بشريك محلي أو بشروط ترخيص أو بحد أدنى من حصص المواطنين. ويدقق المستثمرون والممولون في توزيع السيطرة والأرباح وحقوق الخروج قبل تمويل أي مشروع. ويفاوض الوكلاء والموزعون بقوة أكبر على الحصرية والتعويض عند إنهاء العقد. الهيكلة السليمة تسرع الدخول وتحفظ السيطرة، أما الضعيفة فتخلف جمودا ونزاعات أمام جهة قضائية غير مألوفة. وتستند الدورة إلى منطق اختيار القانون الواجب التطبيق وتصميم اتفاقيات المساهمين وتنفيذ أحكام التحكيم وفق اتفاقية نيويورك.

المستفيدون من هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة

- من يدرسون الأسواق الجديدة ويوصون بالكيان القانوني المناسب للدخول
- من يصوغون شروط المشاريع المشتركة واتفاقيات المساهمين ويفاوضون عليها
- من يعينون الوكلاء والموزعين في الخارج ويديرون العلاقة معهم
- من يقيمون موافقات الاستثمار وسقوف التملك ومسارات تحويل الأرباح
- من يراجعون بنود القانون الواجب التطبيق وتسوية النزاعات في عقود الشركاء

تحقق وحدة التوسع الإقليمي أكبر فائدة حين يحضر قائد الصفقة والمستشار القانوني معا ويختبران خيارات الدخول وفق المعايير نفسها.

قدرات هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة

يقارن المشاركون أدوات الدخول من حيث السيطرة والمسؤولية والضريبة والخروج، ثم يحولون الخيار المختار إلى شروط تعاقدية.

- موازنة مسارات الفرع والشركة التابعة والمشروع المشترك والدخول التعاقدي — قرار مجلس الإدارة بدخول السوق
- تحديد المسائل المحجوزة وآليات كسر الجمود وحقوق الخروج — الشركاء في المشروع المشترك
- تقييم شروط الوكالة والتوزيع من حيث الحصرية وأعباء الإنهاء — المديرون التجاريون
- حساب أثر الشركات القابضة في توزيعات الأرباح وتحويلها — قادة المالية
- تصميم بنود القانون الواجب التطبيق والتحكيم في عقود الشركاء — المستشارون الداخليون
- عرض توصية منظمة بشأن هيكل الدخول — الرعاة التنفيذيون

مصطلحات هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة الأساسية

- المشروع المشترك القائم على الحصص — شركة مملوكة بالاشتراك يتقاسم شركاؤها رأس المال والسيطرة والأرباح.
- المشروع المشترك التعاقدي — شركاء يجمعون مواردهم لتنفيذ مشروع دون تأسيس شركة.
- المسائل المحجوزة — قرارات تتطلب موافقة كل الشركاء لحماية المستثمر صاحب حصة الأقلية.
- بند كسر الجمود — آلية مثل التصعيد أو الوساطة أو خيار البيع والشراء تنهي حالة التوقف بين الشركاء.
- الوكيل التجاري — وسيط يتفاوض على المبيعات باسم الموكل ولحسابه.
- بند القانون الواجب التطبيق — شرط تعاقدي يختار النظام القانوني الذي يفسر الاتفاقية والتعهدات الناشئة عنها.

هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة يوما بيوم

اليوم 1: مسارات الدخول وقيود التملك

- المقارنة بين الفرع والشركة التابعة — عزل المسؤولية ومتطلبات الترخيص
- سقوف تملك الأجانب وقواعد الشريك المحلي — خيارات توزيع الحصص
- مسارات ترخيص الاستثمار والموافقات — الجدول الزمني لإطلاق النشاط
- حدود المكتب التمثيلي — الأنشطة المسموحة قبل الدخول الكامل
- مصفوفة تقييم مسارات الدخول — الموازنة بين السيطرة والتكلفة والسرعة

اليوم 2: بنية المشروع المشترك

- نماذج المشروع المشترك القائم على الحصص والتعاقدي — اختيار الأداة
- الشروط الجوهرية في اتفاقية المساهمين — طلبات زيادة التمويل وتقاسم الأرباح
- المسائل المحجوزة ومقاعد مجلس الإدارة — حماية شريك الأقلية
- آليات كسر الجمود وخيارات البيع والشراء — إنهاء حالة التوقف
- حقوق الخروج ونقل الحصص والأولوية في الشراء — التخطيط لطريق الخروج

اليوم 3: قنوات الوكالة والتوزيع والامتياز

- اتفاقيات الوكالة التجارية — حدود الصلاحيات وشروط العمولة
- عقود التوزيع الحصري — الإقليم والأهداف واستخدام العلامة
- تعويض الإنهاء ومطالبات التعويض — أعباء الخروج من العلاقة
- بدائل الامتياز التجاري والترخيص — السيطرة على العلامة دون حصص
- قيود قانون المنافسة على شروط إعادة البيع — قيود الأسعار والأقاليم

اليوم 4: هيكلة الاستثمار والقانون الواجب التطبيق والنزاعات

- الشركات القابضة والهيكلة عبر المعاهدات — تدفق التوزيعات وتحويل الأرباح
- الرسملة الضعيفة وقروض المساهمين — تمويل الكيان المحلي
- صياغة بند القانون الواجب التطبيق — القابلية للتنبؤ عبر الأنظمة القانونية
- التحكيم مقابل اختصاص المحاكم — تنفيذ الأحكام وفق اتفاقية نيويورك
- بنود التغير السياسي والتنظيمي — توزيع مخاطر الدولة المضيفة

اليوم 5: ممارسة تقييم هيكل دخول السوق

- تقييم مسارات الدخول لتوسع في قطاع الخدمات اللوجستية — اختيار الأداة المفضلة
- ورقة شروط لمشروع مشترك في الرعاية الصحية — تحديد المسائل المحجوزة
- مراجعة تعيين موزع للسلع الاستهلاكية — تقدير أعباء الإنهاء
- اختيار بند تسوية النزاعات في عقود الشركاء — الاتفاق على الجهة ومقر التحكيم
- تقييم هيكل دخول السوق — توصية جاهزة لاعتماد مجلس الإدارة

تطبيق هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة بعد الدورة

- تقييم أي دخول مرتقب إلى سوق جديدة وفق مسارات الفرع والشركة التابعة والمشروع المشترك والدخول التعاقدي.
- تدقيق عقود الوكلاء والموزعين القائمة بحثا عن ثغرات الحصرية وتعويض الإنهاء والقانون الواجب التطبيق.

أسئلة حول هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة FAQ

ما هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة، ولماذا تهم الآن؟

هي الاختيار القانوني لأداة الدخول وشروط الشركاء عند التوسع في سوق أجنبية. وتهم الآن لأن قيود التملك ومطالب الشركاء وتدقيق المستثمرين تجعل تصحيح الهيكل الخاطئ مكلفا.

ما الأدوار الأكثر استفادة من تدريب هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة؟

يستفيد مديرو تطوير الأعمال والمستشارون القانونيون أكثر من غيرهم، فهم يوصون بأدوات الدخول ويفاوضون على شروط الشركاء ويصوغون البنود التي تحدد السيطرة والأرباح والخروج.

كيف تختلف دورة هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة عن دورة تأسيس الشركات؟

تنظر هذه الدورة إلى الأسواق والشركاء في الخارج بدلا من خطوات التسجيل الداخلية. فدورة تأسيس الشركات تتابع تسجيل شركة محلية واحدة، أما هذه فتقارن أدوات الدخول وعقود الشركاء عبر الحدود.

ماذا تعود به من تدريب هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة؟

تعود بطريقة مجربة للمقارنة بين مسارات الدخول وبتوصية جاهزة للاعتماد، إلى جانب قوائم تحقق لأوراق الشروط ونقاط مراجعة عقود الموزعين وخيارات بنود النزاعات.

هيكلة الكيانات العابرة للحدود وقانون المشاريع المشتركة: الطريق إلى الأمام

يدعم تقييم هيكل دخول السوق أولا قرار مجلس الإدارة في اختيار أداة الانطلاقة الخارجية التالية. ويستخدمه قادة الصفقات والمستشارون القانونيون وشركاء المالية للتوافق على السيطرة والتكلفة والخروج قبل بدء المفاوضات مع الشركاء. وبعد أول استخدام له، راجعوا افتراضات الخروج وكسر الجمود، لأنها أكثر الشروط تعرضا للاختبار بعد تشغيل المشروع.